

خلافات لا يحلها دستور الطائف

الوزير اللواء عصام أبو جمرّة

الوضع هش ولن يستقيم لأنهم ليسوا أسياداً، ولأن كتاب الطائف ليس صالحاً .
السوريون يديرون الحكم مباشرة وبالواسطة دون محاسب.
ودستور الطائف لا يضع المبادئ ويحدد الصلاحيات بشكل يساعد على انتظام الحكم واستقراره
والخلافات على الصلاحيات في تقاسم الحصص وتوزيع المغانم المادية والوظيفية بين متولي
السلطات ومن حولهم لم ولن تتوقف.
لذلك لا بد من تعديل دستور الطائف بما يلائم لبنان ليستقيم الحكم فيه رغم تعدد مذاهب شعبه.
تعديل الدستور ليصبح الحكم براس رئيس واحد وصلاحيات تتناسب مع مقام كل من السلطات
الأخرى ورؤسائها بنظام علماني رئاسي.
وحتى تعود للشعب اللبناني سيادته وحرية المنتظرة، لجميع من تولوا السلطة في جمهوريات
الطائف والأوصياء عليهم رغم إرادة هذا الشعب الشكر على ما أوصلوه إليه من عجز وتعثير.

٢٠٠٣/٦/٩